الأمم المتحدة

A/56/284

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أطلب تعميم الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الموجهة إليكم من سعادة الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير خارجية جمهورية السودان (انظر المرفق) بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''.

(توقيع) الفاتح عروة
الممثل الدائم

* A/56/150.

140801 140801 01-50628 (A)
0150628

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان

إشارة إلى الرسائل السابقة الموجهة إليكم من حكومتي فيما يتعلق بقرار إيقاف القصف الجوي ضد قوات حركة التمرد، الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش في مناطق العمليات العسكرية بجنوب السودان.

وربما تذكرون أن حكومتي اتخذت تلك الخطوة الإيجابية تلبية لطلب منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في المناطق المذكورة آنفا من ناحية، ولتهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام بشأن السودان في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، من ناحية أخرى.

ويسرني أن أبلغكم بأن قمة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية المذكورة أعلاه عقدت في نيروبي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، برئاسة الرئيس دانييل آراب موي رئيس كينيا وبمشاركة رؤساء دول وحكومات آخرين من بينهم الرئيس عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان.

وخلال القمة، كان هناك توافق عام في الآراء حول الحاجة الملحة إلى تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في مناطق العمليات العسكرية بجنوب السودان، من أجل الإسراع بتدفق المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين في تلك المناطق، ولتيسير إجراء مفاوضات بناءة بين الحكومة وحركة التمرد، وصولا في نهاية المطاف إلى حل سلمي للصراع في الجنوب. بيد أنه بات من المعروف تماما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش مستمرة في موقفها المتشدد وهي لا تعارض بشدة الوقف الفوري المقترح لإطلاق النار فحسب بل فاقمت الحالة بشن عمليات عسكرية مكثفة في ولاية غرب بحر الغزال مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين الأبرياء وتشريد آلاف آخرين لتخلق بذلك، من جديد، أزمة إنسانية في الولاية والمناطق المجاورة، كما فعلت من قبل في أوائل عام ١٩٩٨.

وعلاوة على ذلك، أوضحت الحركة، ثملة بعملياتها العسكرية في ولاية غرب بحر الغزال والحالة الإنسانية المتفاقمة نتيجة لتلك العمليات، أنها لا تعتزم، ضمن خططها، تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار بل تواصل، بدلا من ذلك، عملياتها العسكرية وأعمالها الحربية بغرض محاولة ابتلاع ولايتي كردفان ودارفور في غرب السودان.

وحكومتي لا يساورها أدنى شك في أن أي تصعيد للعمليات العسكرية في أي مكان من البلاد يشكل تهديدا خطيرا لسلمها واستقرارها ويعرض السكان المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والإغاثة في المناطق المتأثرة بالحرب، للخطر. إن نداء حكومتي

المتواصل بوقف شامل لإطلاق النار في المناطق المتأثرة في الجنوب سيخفف بالقطع، إذا نفذ، من معاناة السكان المدنيين في تلك المناطق وسيهيئ مناخا مؤاتيا لتسوية سلمية للصراع.

وبناء على ما تقدم، تعتقد حكومة جمهورية السودان بشدة بأنه لتجنيب السكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب في الجنوب مزيدا من المعاناة لتهيئة بيئة مواتية لحل سلمي شامل للصراع هناك، نناشد المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة إدانة عدوان حركة التمرد (الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش) المتواصل على الشعب السوداني بصفة عامة وعلى السكان في الجنوب بصفة خاصة وممارسة الضغوط على حركة التمرد لتقبل وقف فوري لإطلاق النار في جنوب السودان.

(توقيع) مصطفى عثمان اسماعيل
وزير الشؤون الخارجية
بجمهورية السودان